

دورات الأعمال في المدرسة النمساوية/ مع إشارة إلى نموذج قائمة الكلف الصغيرة

الدكتور جواد كاظم البكري

جامعة بابل / كلية الإدارة والاقتصاد

المقدمة

تشهد بلدان العالم الرأسمالي منذ الثورة الصناعية وحتى الوقت الحاضر دورات أعمال أحدثت العديد من التقلبات والاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة لها، وقد تراوحت تلك الدورات بين دورات حادة وعميقة وذات آثار كبيرة ودورات بسيطة وذات آثار جزئية (على بعض أوجه النشاط الاقتصادي)، إضافة إلى تغير بعض صفاتها تاريخياً مثل قصر أمدها الزمني وتقاربها.

وقد أثار تفسير دورات الأعمال الكثير من وجهات النظر المختلفة في الفكر الاقتصادي من قبل المذاهب الاقتصادية المعاصرة، فكل مذهب له تفسيره الخاص بخصوص أسباب هذه الدورات وسبل معالجتها، مع ملاحظة أن هناك اتجاهان رئيسان في تفسير دورات الأعمال، الاتجاه الأول يميل إلى تفسيرها في إطار عدم التوازن، منطلقاً من فكرة أن الأزمة هي تعبير عن حدوث اختلال في الأسواق، والاتجاه الثاني يرى أن دورات الأعمال هي حالة طبيعية تتوافق تماماً مع حالة التوازن المستمرة في الأسواق.

وقد ظهر الاتجاه الأول في ستينات القرن الماضي مستنداً على نظرية التوازن العام General Walrasien Equilibrium Theory الذي توضح أن التوازن العام صالح لوصف الأوضاع طويلة الأجل، إما الأوضاع التي تحدث في الأمدن المتوسط والقصر فينطبق عليها التحليل الكينزي في نظرية التقلبات، فتلك التقلبات -حسب التحليل الكينزي- تعبر تعبيراً صادقاً عن عدم قدرة الاقتصادات اللامركزية على العودة إلى مستوى التوازن.

نتيجة أزمة تكنولوجية ايجابية تجعل مردودة أكثر ارتفاعاً).

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في أن المدرسة النمساوية نظرت إلى دورات الأعمال على أنها أزمة اقتصادية تخل بالتوازن العام وهي ناتجة بالدرجة الأساس عن قيام البنوك المركزية بالتدخل بالنشاط الاقتصادي من خلال التلاعب بأسعار الفائدة وعرض النقد فقد عزت تلك المدرسة دورات الأعمال إلى التوسع الائتماني، فعندما تقوم السلطات النقدية بسياسات توسعية ستؤثر بذلك

أما الاتجاه الثاني الذي يفسر دورات الأعمال على أنها ظاهرة في صلب نموذج التوازن فقد تبنته المدرسة النيوكلاسيكية التي رأت انه من الواجب شرح التقلبات الاقتصادية دون استدعاء فكرة الاختلال في الأسواق، فمن المفروض أن تلك الأسواق متوازنة بصفة دائمة، وتعليلها أن الدورات لا تنتج عن أزمات الطلب -كما ذهب إليه أصحاب الاتجاه الأول- وإنما هي ناتجة عن أزمات العرض مما يعني أن هذه التقلبات إرادية وتعد بالتالي حاصل استجابة الأطراف الاقتصادية لعوامل خارجية (كحدوث زيادة في عرض العمل

تسعى هذه الدراسة إلى اختبار الفرضيتين الرئيسيتين التاليتين :

١. أن دورات الأعمال هي في جزء منها أزمة اقتصادية تحل بالتوازن الاقتصادي وليس - كما يعتقد البعض - من أنها تقلبات تتوافق مع التوازن الاقتصادي.

٢. توجد علاقة بين التوسع الائتماني التي تقوم به البنوك المركزية ودورات الأعمال.

محددات الدراسة

من المعلوم أنه قلما توجد دراسة لا يكتنفها بعض المحددات، وهذا بالطبع لا يقلل من أهمية تلك الدراسات، وهذه الدراسة ليست بالاستثناء حيث يوجد عدد من المحددات التي تحيط بها، ومن أهمها هو شحة المصادر التي تتحدث عن المدرسة النمساوية باللغة العربية فلم يجد الباحث مصدراً عربياً واحداً يُعتمد به في هذا الموضوع، لذا كان لزاماً التوجه إلى ترجمة العديد من الكتب والبحوث من اللغة الانكليزية إلى العربية.

الإطار النظري

١. تعريف بدورات الأعمال

لم يكن لدى اقتصاديو القرن التاسع عشر اعتقاداً راسخاً بدورات الأعمال، إذ تعاملوا معها باعتبارها مفردة مشابهة لمفردة الأزمة (Crises)، ومع حلول القرن العشرين بدأ العديد من الاقتصاديين يتحسسون اتساق وانتظام الأزمات الاقتصادية، فبدأ العمل على الربط بين فترات الأزمة وفترات الرواج لمعرفة أسباب هذا التآرجح في النشاط الاقتصادي^(١).

ومن الجدير بالذكر إن أغلب اقتصاديو القرن التاسع عشر كانوا ينطلقون من تعريفهم

على سعر الفائدة الذي يشجع على زيادة الاستثمار الأمر الذي يؤدي إلى التضخم ومن هذا المنطلق سنحاول في هذه الدراسة الإجابة عن التساؤل الآتي:

كيف تؤدي السياسات النقدية (التوسعية أو الانكماشية) التي تقوم بها الحكومات من خلال البنوك المركزية بخلق أزمات اقتصادية تكون جزء من دورات الأعمال التي تصيب الاقتصادات الرأسمالية؟

هدف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الهدف التالي:

- معرفة الأفكار الأساسية للمدرسة النمساوية بما يخص دورات الأعمال.
- الوقوف على حيثيات تفسيرها لدورات الأعمال.
- إذا كانت تلك المدرسة قد اعتبرت السياسات النقدية التي تقوم بها البنوك المركزية هي العامل الرئيس في ظهور دورات الأعمال فما هي الكيفية التي تؤثر بها تلك السياسات على توليد تلك الدورات.
- ماهي الخلفية التاريخية للمدرسة النمساوية ومن هم ابرز منظريها.
- اكتشاف العلاقة بين تدخل البنوك المركزية وظهور دورات الأعمال في الاقتصادات الرأسمالية.
- أهم الأسس التي انطلقت منها تلك المدرسة في تفسيراتها لهذه الظاهرة.
- التعرف على النموذج الرياضي التي ساقته المدرسة النمساوية فيما يخص دورات الأعمال.

فرضية الدراسة

- تقلبات منتظمة بصورة دورية في مستوى النشاط الاقتصادي^(٤).

- تقلبات في النشاط الاقتصادي الكلي مثل مستويات الإنتاج والعمالة والأسعار^(٥).

- هي كل اضطراب مفاجئ يطرأ على التوازن الاقتصادي، ويطلق هذا الاصطلاح بصورة خاصة على الاضطراب الناشئ عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك^(٦).

- التذبذب الدوري غير المنتظم في النشاط الاقتصادي عادة يقاس بالارتفاع والانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي^(٧).

- هي تلك المراحل المختلفة التي تجمع بين تقلبات الأعمال فيما بين أزمتين، وتطلق من الأزمة إلى الركود إلى الانتعاش إلى الأزمة من جديد، معبرة بذلك عن طبيعة التطور الدوري للاقتصاد الرأسمالي^(٨).

- أما بيرنز و ميتشل Burns & Michel فقد عرفا دورات الأعمال على أنها نموذج لتقلب موجود في النشاط الكلي للدول التي فيها العمل منفذ بشكل رئيسي في المؤسسات الخاصة^(٩).

- ارتفاع وانخفاض شبه متزامن في أغلب مؤشرات الاقتصاد، وهذه التقلبات تميل إلى التكرار بشكل شبه منتظم بين حين وآخر^(١٠).

- التآرجح شبه المنتظم أو التقلبات المتواترة في معدل النمو الاقتصادي في بلد ما، ويكون هذا التآرجح أقل بدرجة كبيرة أو أعلى بدرجة كبيرة من الاتجاه طويل الأمد في معدل نمو الإنتاجية الكلية، ويشمل أغلب الفعاليات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد مثل (الناتج القومي الإجمالي، الناتج المحلي الإجمالي، معدلات

لدورات الأعمال من منطلق التغيرات في مستويات الأسعار وليس في الإنتاج، والأمر الذي جعل الاهتمام بموضوعة الدورات يتزايد هو تكرار تلك الدورات بصورة كبيرة، إذ انه لا يمر عقد من الزمن إلا وتعاقبت على الاقتصاد الرأسمالي دورة كاملة من الركود والكساد والانتعاش والرواج، وبسبب هذه الضبابية فقد وردت العديد من التفسيرات بدءاً بالتفسيرات المناخية ومروراً بالتفسيرات النقدية والمالية والصدمات^(١١) وتفسير المدرسة النمساوية الذي يعزوها إلى تدخل السلطات النقدية غير المبرر في النشاط الاقتصادي.

وان تكرر تلك الدورات عقداً بعد آخر، أصبحت من الصعوبات البالغة التي تواجه منظري دورات الأعمال، فأن كل دورة جديدة تعرض لنا مظاهر خاصة بها، أي أن التأريخ الاقتصادي يعيد نفسه ولكن مع اختلاف الأسباب والنتائج في بعض الحالات، ولعل هذا جزء مما ينطوي عليه القول بأن عملية النشاط الاقتصادي التي تجري في داخلها دورات الأعمال هي عملية من التغير التجميعي^(١٢).

أدى هذا الأمر إلى صعوبة الحصول على نظرية متكاملة لتفسير حدوث دورات الأعمال وبالتالي انعكس على سبل معالجتها، إذ أنه حتى لو أمكن تحليل دورة معينة تماماً سيكون التحليل غير دقيق بالنسبة إلى دورة أخرى قد يكون حدوثها ليس لذات الأسباب التي حدثت بسببها الدورة السابقة لها.

ونتيجة لإشكالية الخلاف حول أسباب ظهور دورات الأعمال فقد وردت أيضاً العديد من التعريفات المختلفة لدورات الأعمال من قبل العديد من الاقتصاديين وحسب تفسيراتهم التي آمنوا بها ومن أهمها الآتي:-

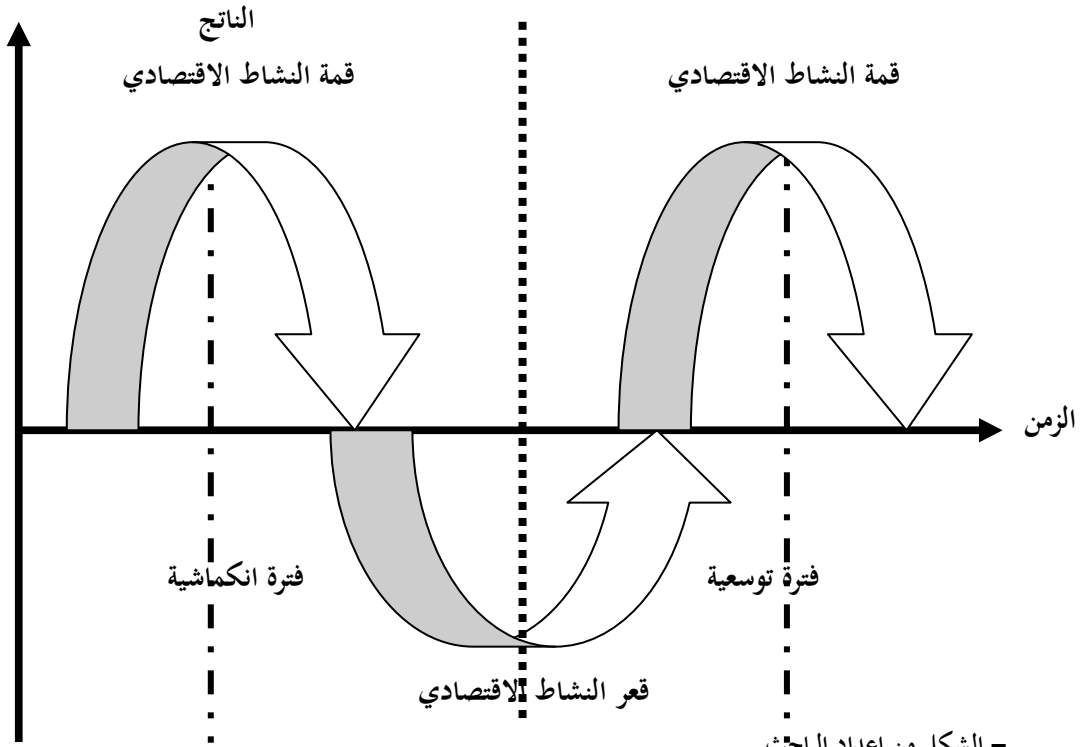
Expansion وتضم مرحلتين هما الانتعاش والرواج، فيما تسمى الأخرى الانكماش Period
Contraction وتضم مرحلتين هما الركود والكساد، على أن قمة الدورة تدعى (القمة)
peak وتأتي في نقطة التحول Turning Point
(*) في مرحلة الرواج، أما قعر الدورة وتسمى (القعر)
Trough فتأتي في نقطة التحول في مرحلة الكساد، وكما في الشكل البياني - ١ - .

البطالة، المستوى العام للأسعار) مسبباً
الازدهار، الركود، الكساد، الانتعاش^(١).

٢. المراحل التي تمر بها دورة الأعمال الواحدة

تتكون دورة الأعمال الواحدة من أربع مراحل وهي الرواج Boom، الركود Recesson ، الكساد Depression، والانتعاش Recovery^(٢)، وتأتي هذه المراحل الأربع على شكل مدتين، تسمى الأولى التوسع Period

الشكل (١): المراحل التي تمر بها دورة أعمال واحدة



- الشكل من إعداد الباحث.

يمكن الوصول إلى أعلى مستوى للأرباح إلا إذا كان الإنتاج في أشده، وعند وصول الاقتصاد الرأسمالي إلى هذه المرحلة فإن بعض المنتجات لا تجد لها طلباً^(٣)، وتزداد هذه الأخيرة وتتراكم إذا لم يكن في الاستطاعة إيقاف إنتاجها في الحال، ومن ثم تقف حركة ارتفاع الأسعار، ومن ثم تبدأ بالهبوط، وهنا تبدأ ثقة المستهلكين وأصحاب الأعمال تتزعزع بالاقتصاد، وتبدأ الأسعار بعد

أ. مرحلة الركود:

عند محاولة توضيح المراحل التي تتكون منها دورة الأعمال الواحدة فيمكننا البدء من أية مرحلة من مراحلها الأربع ومن ثم العودة إلى نفس النقطة التي ابتدأنا منها، وهنا سيتم البدء لتوضيح هذه المراحل عند مرحلة الركود كونه يأتي على الدوام بعد فترة بلوغ حركة الإنتاج أشدها، كون أن هدف النظام الرأسمالي أساساً هي الأرباح، ولا

البقية الباقية من العمال فأن أجورهم تنخفض، وهكذا يبقى من المشروعات ما يتمتع بميزات تمكنه من البقاء، فتأخذ كمية المنتجات بالانخفاض تدريجياً حتى يحصل التوازن بينها وبين حاجات الاستهلاك، ومن ثم تبدأ الثقة تدب في أوساط الأعمال من جديد، حتى يأخذ الطلب في الزيادة تدريجياً وهو في مرحلة صعود^(١٧)

د-مرحلة الرواج:

تعتبر هذه المرحلة مدة التوسع وبداية الانكماش، وفيها تنشط الصناعات المهمة في الاقتصاد ولا يلبث هذا النشاط أن يمتد إلى الصناعات الأخرى نظراً للروابط القوية الموجودة بين جميع النشاطات الاقتصادية، فتتسأ على أثرها مشروعات جديدة وتتوسع المشروعات القائمة، ويعمل أرباب الأعمال والمنظمون على تزويد مشروعاتهم بأحدث الآلات التي تعتمد على التكنولوجيا عالية الجودة، فيزداد طلبهم على المواد الأولية، وترتفع أثمانها، وهنا تزداد حركة الاقتراض من المصارف وترتفع بذلك أسعار الفائدة^(١٨)، إضافة إلى قيام البنوك المركزية بإصدار نقدي جديد لسد الطلب الحاصل على النقد، وتزداد بذلك سرعة تداول النقود، ويصل الاقتصاد هنا إلى مستويات التشغيل الكامل وتزداد حصص العمل ورأس المال، فترتفع الأسعار وترتفع كلف الإنتاج بمعدلات معتدلة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ربحية الشركات، وهنا فأن توقعات المستهلكين والشركات على حد سواء ستكون في أحسن حالات التفاؤل والثقة^(١٩)، وهنا فإن حركة الإنتاج تبلغ أشدها لحين ظهور القصور بين كمية الإنتاج والطلب عليه لتتكون دورة جديدة.

ذلك بالانخفاض أسرع نتيجة لفقدان الثقة المتزايد بالنشاط الاقتصادي، وهنا ينخفض الأنفاق الاستهلاكي، وتنخفض أرباح الشركات وينخفض بذلك الأنفاق الاستثماري، وتبدأ العديد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة بإعلان إفلاسها، يتبعها الشركات الكبيرة^(١٤).

ب. مرحلة الكساد:

وهي أصعب مرحلة من مراحل دورة الأعمال ويكون فيها (قعر) الدورة، وتتميز بارتفاع نسب البطالة إلى أقصى حدها، وانخفاض الطلب الاستهلاكي كثيراً عن الطاقة الإنتاجية للمشروعات، وبذلك تعد هذه المرحلة مرحلة الفائض الكبير بالنسبة للمشروعات فوق طاقتها الإنتاجية^(١٥)، أما أرباح المشروعات فهي متدنية جداً أو خسارة في أحيان كثيرة، وأسعار الكثير من السلع تنخفض، وفي هذه المرحلة تصل ثقة المستهلك بالاقتماد على أدائها^(١٦).

ج-مرحلة الانتعاش:

عند استمرار الكساد مدة من الزمن، تختلف باختلاف حدة الأزمة، يستمر معها ارتفاع أسعار الفائدة حتى تصل إلى حد يفضل معه المنتجون أن يبيعوا منتجاتهم وأوراقهم المالية بخسارة بدلاً من الاقتراض، وتبدأ كميات النقود التي خرجت من المصارف بالعودة تدريجياً، وبذلك يميل سعر الفائدة إلى الانخفاض بسبب ما يتراكم لدى البنوك من أموال عاطلة تتطلب الاستثمار، وتحاول المشروعات جعل نفقات إنتاجها ملائمة للمستوى المنخفض من الأسعار بسبب الكساد، وهنا فأن المشروعات الصغيرة والكثير من المشروعات المتوسطة تغلق أبوابها بسبب عدم استطاعتها تغطية الكلفة الثابتة، ويؤثر إغلاقها في العمالة فترتفع معدلات البطالة، أما

السياق التاريخي لتطور فكرة دورات الأعمال لدى المدرسة النمساوية:

١. تاريخ المدرسة النمساوية:

تبدأ قصة المدرسة النمساوية في القرن الخامس عشر عندما درس طلاب توماس الاكوينى (Thomas Aquinas) في جامعة سالامانكا في إسبانيا، ثم سعوا بعد ذلك إلى توضيح المدى الكامل للعمل الإنساني والمنظمة الاجتماعية^(٢٠).

وقد لاحظ إتباع المدرسة السيكلولائية (Scholastics) وجود القوانين الاقتصادية، وهي عبارة عن قوى خفية وقاسية من الأسباب والآثار التي تولد الكثير من القوانين الطبيعية الأخرى، وبعد عدة أجيال، تم اكتشاف وتوضيح قوانين العرض والطلب، أسباب التضخم، عمليات سعر النقد الأجنبي، والطبيعة الذاتية للقيمة الاقتصادية، وقد كان جوزيف شومبيتر Schumpeter من أوائل الاقتصاديين الذين اعترفوا بجديّة هذه الأفكار واعتبر منظريها كإقتصاديين حقيقيين^(٢١).

دافع السيكلولائيين المتأخرين عن حقوق الملكية والحرية في التجارة والعقود، بينما عارضوا الضرائب، والتحكّم بالأسعار، والتعليمات التي تحد من المشاريع معارضة كبيرة، وباعتبارهم علماء دين أخلاقيين، فقد حثّوا الحكومات على وضع قيود ضد السرقة والقتل، وهم التزموا قانون لودفيج فون ميسس Mises القائل بأن الواجب الرئيس للاقتصادي هو إخبار الحكومات ما هي الأشياء التي يجب أن لا تفعلها.

الاقتصاديون النمساويون كانوا الاقتصاديين التحرريين الأوائل الذين تحدوا المدرسة الماركسية بشكل منظم عندما هاجموا المذهب الهيغلي للمدرسة التاريخية، ومع ذلك فإن العديد من المؤلفين الماركسيين حاولوا تصوير

المدرسة النمساوية أنها جاءت كرد فعل برجوازي على أفكار ماركس، ولكن الحقيقة أن Menger كتب مبادئه في الاقتصاد تقريباً في نفس الوقت الذي كان فيه ماركس يكتب مؤلفه حول رأس المال^(٢٢)، وقد كان الاقتصاديون النمساويون من أوائل الاقتصاديين الذين اشتبكوا مباشرة بالماركسية، فقد قام Bhm Bawerk بتأليف كتاب شامل يناقش ماركس في ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر، فيما قام مجموعة من الاقتصاديين الماركسيين البارزين أمثال - رودولف Hilferding - بحضر حلقاته الدراسية كرد فعل على لنقده لأفكار ماركس.

والمدرسة النمساوية - وتُعرف أيضاً بمدرسة (فيينا)، فهي ظهرت بصورة حقيقية عام ١٨٧١ على يد الاقتصادي النمساوي كارل منجر Carl Menger في جامعة فيينا، ومن بعده تكفل بنشر الجزء الأول من أفكار المدرسة النمساوية كل من فريدريك فون وايزر von Wieser Friedrich ويوجين فون بوك von Böhm Eugen Bawerk الذين تتلمذوا على يد منجر ولكن بصورة غير مباشرة، أما المرحلة الثالثة من أفكار تلك المدرسة فقد جاءت على يد كل من لودوت فون ميسس Ludwig von Mises عام 1953 وفردريك فون هايك von Hayek Friedrich في عام ١٩٦٧.

وقد بقيت القاعدة الأساسية من الاقتصاديين الذين تبنا أفكار المدرسة النمساوية في النمسا حتى بداية الثلاثينات من القرن الماضي إلى أن تم نفيهم إلى إنكلترا والولايات المتحدة من قبل السلطات النمساوية.

وقد أستمَد تفسير المدرسة النمساوية لدورات الأعمال من خلال الاعتقاد الذي ساد

ستكون أكبر من الواردات، الأمر الذي يؤدي إلى تدفق الذهب إلى البلد من جديد ودورة أعمال جديدة ستكون في طريقها إلى التكوّن^(٢٧).

٢. أهم منظريها:

من أهم الاقتصاديون المنضمون للمدرسة النمساوية هم كل من (بنيامين اندرسون Benjamin Anderson، والتر بلوك Walter Block، بيوك Eugen von Bohm-Bawerk، جين كالاهاان Gene Callahan، كارل منجر Karel Engliš، روجر كارسون Roger Garrison، ديفيد كوردون David Gordon، فردريك هايك Friedrich Gottfried Hayek، كوتفريد هابرلر Ludwig von Haberler، لودنغ فون ميسس Margit von Mises، مارغيت فون ميسس Joseph Salerno، جوزيف ساليرنو Friedrich von Wieser).
مع الملاحظ أن الاقتصاديين الذين إصطفوا مع المدرسة النمساوية يدعون أحياناً بشكل عام "النمساويون" بالرغم من أنهم ليسوا جميعهم من حملة الجنسية النمساوية، وأيضاً ليس كل الاقتصاديون من النمسا يؤيدون أفكار المدرسة النمساوية.
أما الاقتصاديون الذي أيدوا أفكار هذه المدرسة فمن أهمهم: (ريجارد كانتيلون Richard Cantillon، فردريك باسيتا Frederic Bastiat، لويس ساي Louis Say، جين باتيست ساي Jean-Baptiste Say، ليون والراس Léon Walras، جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter، تاركوت A.R.J. Turgot).

لدى هؤلاء الاقتصاديين بأن دورات الأعمال أساساً تنشأ بسبب مدد التوسع الائتماني Credit expansion period ومدد الانكماش الائتماني Credit Contraction period الدورية التي تحصل في البنوك المركزية^(٢٣).

استمدت المدرسة النمساوية أصلاً أفكارها من أفكار الاقتصادي البريطاني ديفيد ريكاردو David Ricardo تلك الأفكار التي أكدت أن المصارف الإنكليزية (على سبيل المثال) وبدعم من البنك المركزي الإنكليزي يمكنها أن توسع أئتماناتها من خلال القروض من فوائض الاحتياط الذهبي المخزون لديها^(٢٤)، وأن هذا التوسع الائتماني هو بمثابة توسع في النشاط الاقتصادي، وهذا يقود إلى ارتفاع أسعار السلع الوطنية، الأمر الذي يؤدي بالمستهلك إلى التحول نحو السلع المستوردة، بالإضافة إلى انخفاض الطلب على صادرات ذلك البلد بسبب ارتفاع أسعارها^(٢٥)، وهذا الأمر يعني زيادة تدفق الذهب خارج البلد كون التدفق النقدي الذي خلق هذا النشاط في الاقتصاد هو أصلاً جاء من الاحتياطات الذهبية لدى البنوك، مسبباً نقصاً شديداً في الاحتياطات النقدية^(٢٦)، أخيراً فإن البنوك تجد نفسها لا تملك إلا القليل من الاحتياطات الذهبية، وإن التوسع الائتماني لا يمكن ديمومته، فيما يحدو بها إلى اتخاذ سياسة انكماشية للمحافظة على احتياطاتها المتبقية، تلك السياسة الانكماشية في عرض النقود ستؤدي بالأسعار إلى الهبوط، الأمر الذي يؤدي إلى هبوط في نشاط الأعمال مسبباً معدلات بطالة مرتفعة، وعدم شراء الاختراعات الجديدة وركوداً اقتصادياً عاماً، في هذه الحالة فإن ميزان المدفوعات سيبدأ بتحقيق فوائض بصورة تدريجية، إذ أن الصادرات

٣. الأفكار الاقتصادية الرئيسية للمدرسة النمساوية:

إن الأفكار الرئيسية المميزة للمدرسة النمساوية من الممكن تلخيصها بالاتي:

• انتهجت المدرسة النمساوية في تحليلها نهجاً يعتمد على ما أُصطلح عليه النزعة الذاتية "subjectivist"^(٢٨) وهي نزعة مستوحاة من المدرسة الحدية النيوكلاسيكية (وكانت تلك الأفكار بمثابة رد على المدرسة الكلاسيكية).

• كرست المدرسة النمساوية في تحليلها إلى طبيعة دورات الأعمال إلى فكرة الحلول المسبقة prioristic من خلال التأكيد على "الأساليب الفردية" إذ عادةً ما ركّز منظورها على العودة إلى التاريخ لاستنباط الحلول التي استخدمت في حل مثل تلك المشاكل (وكانت تلك الأفكار بمثابة رد على المدرسة التاريخية الألمانية).

• "نظرية التكلفة البديلة" وهي نظرية روجت لها المدرسة النمساوية وجاءت كرد فعل (مقابل المدرسة الكلاسيكية وأفكار مارشال والمدرسة النيوكلاسيكية).

• نظرية الزمن النظري (time – theoretic) في رأس المال والفائدة (مقابل العديد من النظريات وخصوصاً مدرسة شيكاغو).

• نظرية فيض الاستثمار في دورات الأعمال (مقابل الكينزية).

• عدم دعم السياسات النقدية الدورية، أي عدم التشجيع على تدخل البنوك المركزية في السياسات النقدية (مقابل النقديون).

• دفاع فلسفي واقتصادي وسياسي عام عن سياسة إطلاق الحرية الاقتصادية (مقابل الكينزيون والماركسيون والاشتراكية).

• رفض المدرسة النمساوية القاطع للاعتقاد السائد بأن دورات الأعمال هي ظاهرة مصاحبة للاقتصاد الحرّ.

٤. الإطار التحليلي للمدرسة النمساوية (٢٩)

• لا يعوّل الاقتصاديون النمساويون كثيراً على الطرق الإحصائية والتجارب القياسية المبنية على استخدام المتغيرات الاقتصادية التي تتحكم بها السلطات النقدية والمالية، إذ يعتبرونها أدوات غير قابلة للتطبيق بجدية في الاقتصاد، ويؤكدون أن ما هو ملائم في العلوم الاقتصادية هي تلك المتغيرات الطبيعية والتي يُمكن أن تُعزل في شروط المختبر^(٣٠).

• ينظر النمساويون إلى العمل الحر كالقوة الدافعة في التنمية الاقتصادية، ويرون أن الملكية الخاصة ضرورية في الاستعمال الكفء للمصادر.

• كما هو الحال مع اقتصاديو المدرسة النيوكلاسيكية، فإن الاقتصاديين النمساويين يرفضون نظرية كلفة الإنتاج الكلاسيكية، وبخاصةً نظرية قيمة العمل، بدلاً من ذلك يوضّحون القيمة على أنها تمثل التفضيلات الشخصية للأفراد^(٣١).

• صميم الإطار التحليلي للمدرسة النمساوية يمكن أن يُلخص كأخذ الفلسفة الذاتية كفلسفة معرفية وكثيرة على الفكرة التي تركز على الاتساق المنطقي كنظرية أكثر أهمية في الاعتماد على تفسير الملاحظات التجريبية.

• المدرسة النمساوية متسقة مع ما متوفر لها من البيانات التجريبية حول السلوك الاقتصادي الإنساني، ويركّز النمساويون بالكامل على تكلفة الفرصة البديلة للسلع، مقابل موازنة الجانب السلبي أو الكلف المضرة.

توسّع الائتمان بجعل القروض تزيد عن احتياطات الذهب الموجودة في المصارف، ونتيجة لهذا التوسّع في الائتمان فإن الازدهار كان ناتجاً عن التضخم في الاقتصاد الإنجليزي، ولكن وكما أن أسعار السلع الإنجليزية ارتفعت، فإن المستهلك الإنجليزي زاد من مشترياته من السلع الأجنبية (التي هي تُشتري من قبل المستهلك الإنجليزي ليست بذات الأسعار الإنجليزية المتضخمة)، في نفس الوقت، فإن الأجانب يشترون سلع إنجليزية أقل بسبب أسعارها المتضخمة، كما أن الأجانب زادوا من استبدالهم للأوراق النقدية الإنجليزية التي يمتلكونها على نحو متزايد بالذهب، فإن الذهب بدأ يتدفق خارج إنجلترا الأمر الذي أدى إلى تضائل الاحتياطات من الذهب بسرعة، وفي النهاية، فإن المصارف سيكون لديها كمية أقل من الذهب بحيث أن توسّع الائتمان سيكون أمر لا يمكن دعمه والمصارف ستُجبر على تقليص الائتمان نتيجة لتضائل احتياطاتها، هنا فإن انكماش العرض النقدي يُسبب انخفاض الأسعار وخسارة الائتمان الذي يؤدي إلى خنق النشاطات الاقتصادية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على الموجودات، وثم ارتفاع مستويات البطالة وظهور كساد عام، وبذلك فإن تضخم الأسعار سيؤثر على ميزان المدفوعات الذي يسبب ارتفاع الصادرات لتجاوز الإستيرادات، ولذلك فإن الذهب يتدفق على إنجلترا والدورة يمكن أن تبدأ ثانية.

٦. نظرة المدرسة النمساوية لسعر

الفائدة^(٣٣):

• عادة (إن لم يكن دائماً) ترى أن التدخل الحكومي في عمليات السوق تأتي بنتائج عكسية.
٥. نظرية دورة الأعمال لدى ريكاردو^(٣٢):

لقد جددت النظرية النمساوية لدورات الأعمال نظرية ريكاردو في دورات الأعمال بالتركيز على التلاعب غير الملحوظ في النقود والائتمان كما هو مُمارس من قبل البنوك المركزية منذ بداية القرن العشرين، ولذلك يرى الباحث من المفيد التطرق إلى تحليل ريكاردو لدورات الأعمال التي استندت عليها المدرسة النمساوية في بعض محطاتها لوضع أسس لتحليل دورات الأعمال.

فقد كان تحليل ريكاردو للحالة الإنجليزية نظرية دورات الأعمال الذي يمكن أن تحصل في أي بلد - تصاعد الأسعار وزيادة الإنتاج الذي يعرف بالازدهار وانخفاض الأسعار وارتفاع الإنتاج الذي يعرف بالفتور - إن نشاطات البنوك المركزية هي التي منحت قوة لنظرية دورات الأعمال التي ظهرت على يد الاقتصادي الإنجليزي ديفيد ريكاردو، إذ أنها بُنيت أساساً على حجج معاداة الحمائية للفيلسوف الإنجليزي ديفيد هيوم، ففي الاقتصاد الكلاسيكي كانت هناك اتفاقية عامة هي أن سبب الكساد هو التوزيع غير العادل لمصادر الإنتاج، وبخاصة في زمن الحرب، إذ تُعرقل الحرب تخصيص المصادر في أغلب الأحيان، وإلى حد ما فإن الحروب كانت ظاهرة دورية، وهي بذلك يمكن أن تعكس أسباب دورات الأعمال، ماعدا الحروب والتغيرات الموسمية فلن يكون هناك تفسير للتوزيع غير العادل لمصادر الإنتاج سوى الرقابة الحكومية على النقود.

وطبقاً لريكاردو، فإن المصارف الإنجليزية (وبدعم من البنك المركزي الإنجليزي) يمكن أن

القابل للإقراض ستكُون منخفضة والمنافسة لهذه النقود (الطلب) من قبل المقترضين المحتملين سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة، وأن أسعار الفائدة العالية ستجشع على مدّخرات أكثر وبذلك تؤدي بأسعار القروض (أسعار الفائدة) إلى الهبوط كما هو الحال مع العرض والطلب لأيّ سلعة أو خدمة.

يُعبّ المعدل الطبيعي لسعر الفائدة دور مهم جداً في تركيبة رأس المال في الاقتصاد، إذ أن رجال الأعمال والرأسماليين يبنون قراراتهم على مستوى أسعار الفائدة، فإذا كانت أسعار الفائدة منخفضة، ثم اقترضوا لبناء مصنع جديد، يستثمر في شبكة اتصالات أو لتكيب السلع الإنتاجية لعمل تجاري جديد فان ذلك يَبْدو مشروعاً عملياً، فالعرض والطلب على رؤوس الأموال القابلة للإقراض سيرد بشكل تدريجي إلى التعديلات في النشاطات الاقتصادية، أما إذا ارتفع الاستثمار في الأعمال (المنافسة في رؤوس الأموال القابلة للإقراض) وكذلك بالنسبة لأسعار الفائدة، فان ذلك يؤدي إلى انخفاض الاقتراض لغرض الاستثمار.

ترى المدرسة النمساوية أن سيطرة البنوك المركزية على الأموال وسعر الفائدة القصير الأمد في الاقتصاديات الوطنية هو موضوع في جذر الدورات الاقتصادية المعاصرة، فعندما تخفّض البنوك المركزية أسعار الفائدة قصيرة الأمد تحت مستويات السوق الطبيعية، فان هذا يؤدي إلى تشويهين رئيسيين في أسواق رأس المال، التشويه الأول هو أن أولئك الذين يدخرون المال سيستلمون أقل من المعدل الطبيعي للفائدة، وهذه العقبة التي تقف في وجه الادخار هي في الواقع تؤدي إلى تخفيض كمية رؤوس الأموال القابلة

بما أن موضوع سعر الفائدة كانت من الموضوعات التي أخذت حيزاً كبيراً في صلب التفسير النمساوي لدورات الأعمال لذا فمن المفيد هنا دراسته للولوج في طبيعة التفسير النمساوي لدورات الأعمال، فقد أكد التحليل النمساوي بأنّ في عالم النقود والأعمال المصرفية، فان قوى التوسع الائتماني بسبب الاحتياطات المصرفية الجزئية لا تجد نفعاً على الدوام، فإذا كانت المصارف بمثابة مستودعات للنقود السلعية - الذهب على سبيل المثال - فان العملة تشمل الأوراق النقدية التي تمثّل الطلب على الذهب التي تحتفظ به المصارف، إذ أن أيّ مصرف يجعل القروض أكثر من احتياطاته (الاحتياطات المصرفية الجزئية) سيجد نفسه مفلساً عندما تطلب المصارف الأخرى نقوداً لإبدالها بالشيكات والأوراق النقدية التي أصدرها ذلك المصرف، هذا التأثير على البنوك مماثل كلياً إلى التأثيرات على البلدان التي حدثت فيها أزمات بعد الحرب العالمية الأولى عندما حاولت تطبيق معيار احتياطي الذهب لعملائهم، إذ أن البلدان التي تُصدر كميات كبيرة من العملة مدعومة بكميات صغيرة من الذهب ستجد نفسها في مشكلة عندما تريد بلدان أخرى مبادلة العملة للحصول على الذهب.

طبقاً للاقتصاديين النمساويين، فان أاحتياطي المصرفي الجزئي يصبح ممكناً فقط عند إسقاط النقود الخاصة وخلق بنوك مركزية (أي سيطرة حكومية) التي تسمح للحكومات بالسيطرة على توسيع الاعتماد المصرفي والعرض النقدي.

إن أسعار الفائدة في السوق الحرّة تُحدد بالترتيب الزمني الشخصي والعرض والطلب على النقود القابلة للإقراض، فإذا كان هناك معدل ادخار منخفض فان الكمية (العرض) من المال

الاقتصادي النمساوي فريدريك فون Hayek (الفائز بجائزة نوبل ١٩٧٤ في الاقتصاد) قدم مخطط بياني لبناء الإنتاج المعروف بمثلث Hayek، يمثل المحور الأفقي الزمن الذي هو عادةً ماتستغرقه السلعة من الاستخراج حتى البيع بالتجزئة (good-in-process)، أو ما يمثله الزمن اللازم لبناء مصنع جديد أو بحث وتطوير كامل على اختراع لسلعة جديدة، فكلما كانت قاعدة المثلث أطول كلما كان الوقت المتوقع للعائد أطول، فيما يمثل المحور العمودي للمثلث قيمة المنتجات المستهلكة في العملية الإنتاجية (العائد)، أما ميل القطر فيمكن أن يترجم إلى سعر الفائدة، فعلى سبيل المثال إذا أُسْتثمر مبلغ (١٠٠\$) (ممثلًا بالزاوية اليسرى للمثلث) خلال فترة زمنية معينة ولنفترضها هنا سنة واحدة، وإذا كان ارتفاع المحور الأيمن هو ١١٠\$، فإن الرأسمالي يكتسب 10% كعائد على رأسماله وكما في الشكل - ٢ -

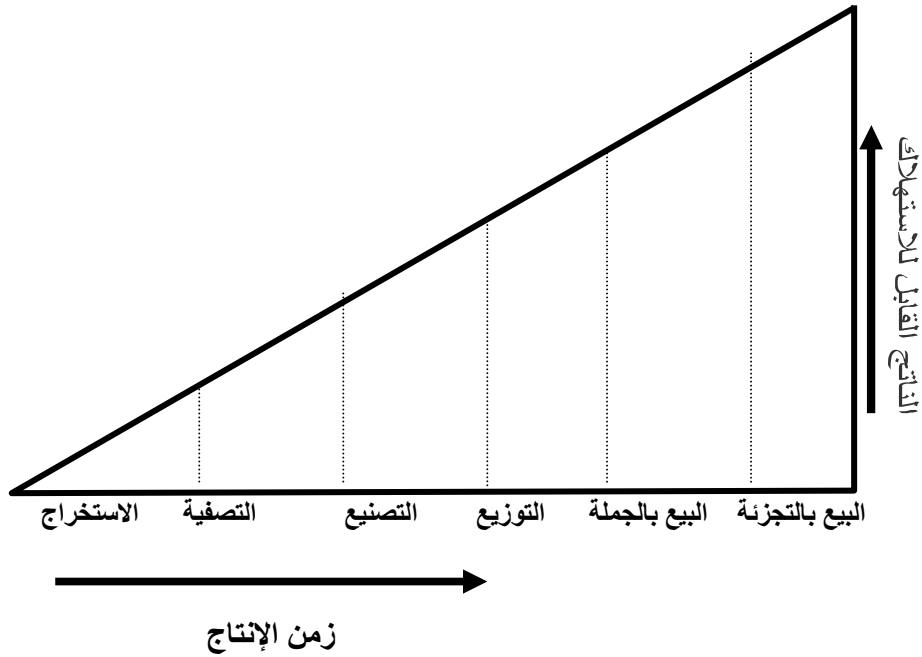
للإقراض، أما التشويه الثاني فهو أن أولئك الذين يستعيرون مال للمشاريع الكبيرة فهم يدفعون أقل من المعدل الطبيعي للفائدة، وهذا يشجع المستثمرين على الاعتقاد أن المشاريع الرأسمالية هي أكثر استقراراً وثباتاً مما هي عليه في الواقع.

البنوك المركزية سوف تُجبر في النهاية لرفع أسعار الفائدة القصيرة الأمد لصد التضخم، وأن هذا الإجراء سيؤدي إلى إفلاس كثير من الشركات، ويبرر مؤيدو التلاعب النقدي من قبل البنوك المركزية هذه الممارسة كوسائل لتسوية الدورة الاقتصادية بينما، في الحقيقة، فإن تلاعب البنوك المركزية بالنقد هو الذي يسبب الدورة الاقتصادية.

وقد أكدت المدرسة النمساوية أن السيطرة على الاقتصاديات من قبل البنوك المركزية تعتبر حالة في سوء الإدارة وسوء توزيع رأس المال، فالتكنوقراط يحاولون قيادة الاقتصاد من خلال النظر بوجه المرأة الخلفي، فهم هكذا ينظرون إلى الإحصائيات الحكومية في الفترات السابقة، وهم ينظرون إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) الذي يتضمن الإنفاق الحكومي كما لو أن مثل هذا الإنفاق مقياس لنشاط اقتصادي منتج، ففي تقارير البطالة - على سبيل المثال - فإن وزارة العمل الأمريكية تُضيف "عامل تعديل متحيز" لحسابات الشركات التي تبدأ عملها حديثاً والذي تكون حساباتها على الأغلب غير متوفرة، وفي النصف الأول من عام ٢٠٠١ "بلغ عامل التعديل هذا" أكثر بكثير من نصف مليون وظيفة.

٧. مثلث Hayek (تركيب الإنتاج) وعلاقته
بسر الفائدة^(٣٤).

الشكل (٢):-مثلث هايك



- Source: Roger W.Garrison - The Austrian Theory of The Business Cycle in the light of Modern Macroeconomic - University of south Florida -page 32- 1986.

وقد مات بسبب الديون التي كانت تلاحق عائلته بعد أن قضوا سنوات عديدة لدفع ضرائب سابقة، أما كينز فقد أصيب بالدهشة أثناء الانهيار الكبير عندما خسر ثلاثة أرباع قيمة أوراقه التجارية التي كان يحتفظ بها.

وفي صيف عام ١٩٢٩ رفض لودفيج فون ميسس موقعاً بارزاً في مصرف Kreditanstalt، قائلاً "أن انهياراً عظيماً على وشك الوقوع ولا أريد أن يرتبط اسمي بهذا الانهيار وأنا في موقع متميز في مصرف Kreditanstalt، وهو المصرف التجاري الأكبر في النمسا الذي يحتفظ بنصف الإيداعات المالية للسداد، وقد انهيار المصرف المذكور في مايس ١٩٣١.

طبقاً لنظرية الدورة الاقتصادية النمساوية، فإن انهيار الثلاثينات كان نتيجة للتوسع الكبير في إعمادات البنوك المركزية في العشرينات، فإن بنك الاحتياطي الفيدرالي كانت سياسته النقدية توسعية

في اقتصاد نامي فإن كلا المحورين العمودي والأفقي للمثلث من المتوقع أن يكونا طويلين، وهنا فإن تخفيض أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية تحرف المثلث - من خلال خلق الحوافز- لمد المحور الأفقي، بينما في نفس الوقت فإن تخفيض مدخرات المستهلك وزيادة إنفاقه (بمدان المحور العمودي).

٨. أثر سياسات البنوك المركزية في توليد دورات الأعمال (بنك الاحتياطي الفيدرالي أنموذجاً) (٣٥)

إرفينج فيشر، الذي يعتبر من أكبر منظري المدرسة النقدية، كان مليونيراً لكنه كان مهتماً في سوق الأسهم المالية في وقت الانهيار في عام ١٩٢٩، وهو من قبل اعتقد بأن الاقتصاد الرأسمالي قد تخلص من مشاكله والفضل يعود إلى السلطات الجديدة للبنوك المركزية التي أخذت بالتدخل لمعالجة العرض النقدي وأسعار الفائدة،

من المعروف إن بنك الاحتياطي الفيدرالي يتابع السياسات النقدية خلال التخفيضات مثل شراء وبيع السندات الحكومية، لكن سياسات بنك الاحتياطي الفدرالي على الودائع الآجلة ساهمت أيضاً بشكل ملحوظ في دعم التوسع، فقبل تأسيس نظام الاحتياطي الفدرالي، فإن البنوك تُطلبُ لإبقاء نفس الاحتياطي الأدنى للودائع تحت الطلب والودائع الآجلة، لكن بعد عام ١٩١٧، بدأ بنك الاحتياطي الفدرالي يطلب فقط ٣ % كاحتياطي للودائع الآجلة، مقارنةً بـ (١٠%) للودائع تحت الطلب (على الرغم من الحقيقة بأن الودائع الآجلة عملياً ودائع تحت الطلب ماعدا أنها لا يمكن أن تستعمل كصكوك) ومنذ عام ١٩٢١ وحتى عام ١٩٢٩ فإن الودائع تحت الطلب ازدادت بنسبة ٣٠.٨% بينما الودائع الآجلة ازدادت بنسبة ٧٢.٣%.

بالرغم من أن العديد من الاقتصاديين أكدوا بأن معدل خصم بنك الاحتياطي الفدرالي يجب أن يكون عالي بما فيه الكفاية لكي تكون هناك نسبة جزاء تجعل بنك الاحتياطي الفدرالي في حالات الطوارئ "دائن لآخر لحظة" فإن هذه المعدلات أقيمت منخفضة بما فيه الكفاية لجعل المصارف يمكن أن تربح من خلال الخصم التي تحصل عليه من البنك المركزي وبعد ذلك تعيد لإقراض إلى المقترضين، سياسة التخفيض هذه بُررت باسم ائتمان العرض الكافي إلى الزراعة والصناعة والتجارة وكانت ذات أهداف سياسية.

على خلاف الخصم، فإن المصارف تحصل على احتياطات فقط بالتزام لإعادة الدفع، وعلى خلاف بيع وشراء السندات الحكومية في تقدير البنك المركزي فإن بنك الاحتياطي الفدرالي يطلق نسبة منخفضة على الفواتير المعدة لطحها

جداً أثناء الحرب العالمية الأولى، وقد أدى ذلك إلى مضاعفة العرض النقدي خلال الفترة ١٩١٥-١٩٢٠.

في كتابه التاريخي النقدي الموسوم (النقود في الولايات المتحدة الأمريكية) ينكر ملتون فريدمان بأن العشرينات كانت فترات تضخمية، ويشير إلى إنها فترة استقرار نسبية للأسعار، لكن الاقتصاديون النمساويون يعرفون التضخم بأنه توسع في عرض النقود-الائتمانات، وليس كما ربطه البعض بالأسعار مؤكداً بأن نمو معدل الإنتاج أزهق في العشرينات بسبب أن الأسعار بقيت دون تغيير نسبي بينما العرض النقدي قد توسع.

بنفس الطريقة، فإن مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي الذي يتضمن الإنفاق الحكومي انهارت بصورة حقيقية بالتورط الذي حصل من خلال قيام السلطات الأميركية بأستحداث برنامج دائرة الأشغال العمومية لغرض المساهم في النمو الاقتصادي في الثلاثينات.

أما البطالة فقد بقيت فوق مستوى ١٥% حتى الحرب العالمية الثانية، ولكن البطالة المنخفضة والزيادة في الإنتاج الصناعي أثناء فترة الحرب لا يمكن أن تؤخذ كإشارات الازدهار، لأن الحرب رافقتها مشقة عظيمة من دمار للحياة والثروة، إذ أن الازدهار الحقيقي لم يعد إلى الولايات المتحدة حتى بعد التحسن الاقتصادي الذي حصل بعد الحرب العالمية الثانية، فعلى سبيل المثال فإنه من عام ١٩٢٠ إلى ١٩٢٩ تم مضاعفة البنى التحتية في شيكاغو، ولكن بين ١٩٣١ و ١٩٥٠ ليس هناك أية بناية جديدة وحيدة أو فندق كبير بُني في تلك المدينة.

بَحَثُ عن طرق لخفض الإنتاج من أجل خفض والأسعار.

التعريفات رفعت إلى الحد الأعلى في التأريخ الأمريكي، الأمر الذي شجّع اتخاذ إجراءات حمائية انتقامية دولية مما أدى إلى تقييد التجارة العالمية وساهمت في الركود العالمي، وللمساعدة على دعم الأجور فقد أصدر Hoover مرسوم من خلال وزارة الخارجية التي خفضت الهجرة من أوروبا (المصدر الأكبر للمهاجرين) بحدود الـ ٩٠% خلال شهور، وبذلك فقد أبقى سياسات Hoover الأجور الحقيقية بزيادة مستمرة لأولئك الذين بقوا في العمل في الوقت الذي كانت فيه معدلات البطالة تتزايد بنسب متسارعة.

بالمقابل فإن مشاريع الأشغال العامة، مثل (سد Hoover) كانت تتوسع بشكل كبير، والإنفاق الحكومي كان في مستوى ١٤.٣% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٢٩، ١٦.٤% في ١٩٣٠، ٢١.٥% في ١٩٣١ و ٢٤.٨% في ١٩٣٢، بينما دعم Hoover أولياً استقطاع ضريبي صغير في نهاية عام ١٩٢٩، أما تنامي العجز الاتحادي فقد قاده إلى دعم الأمر الخاص بضريبة الدخل في عام ١٩٣٢، وهي الزيادة الضريبية الأكبر في تأريخ الولايات المتحدة الأمريكية في أوقات غير أوقات الحروب، أما ضرائب الدخل الشخصية فكانت أكثر من مضاعفة في حالات عديدة، والضريبة على العقارات ضوعفت أيضاً، ورفع الضرائب بنسب تراوحت بين ٢٥% إلى ٦٣% على الدخل المرتفعة، إضافة إلى أنشائه شركة (R.F.C) وهي وكالة فرض اتحادية للمنظمات التي لا تستطيع أن تحصل على الأموال بالوسائل الأخرى، ولكن دعم الشركات الفاشلة يمكن أن

ويتعهد بنفسه لشراء كل تلك الفواتير التي عرضت في التعريفات المنخفض، خلقت هذه السياسة التضخمية سوق السفتجة الأمريكي عملياً، وأصبح بنك الاحتياطي الفدرالي كالمشتري المسيطر.

خفض المصرف الاحتياطي الفدرالي معدل الخصم من ٧% في ١٩٢١ إلى ٣.٥% في أوائل ١٩٢٨، لكنه رفعها إلى ٥% في نهاية السنة، وفي آب ١٩٢٩ زاد بنك الاحتياطي الفدرالي معدل الخصم بمقدار ١٠٠ نقطة إلى ٦%، وهي محاولة واضحة لترطيب سوق الأسهم المالية، وكان التقليل المفاجئ للنقد الرديئة في الاستعمالات الرأسمالية والمضاربة كالمعالجة من حالة زيادة التنفس بالحقن، وهذا يشبه تضيق بنك الاحتياطي الفدرالي في بداية عام ٢٠٠٠ بعد ضخ الاقتصاد بالمال في أواخر عام ١٩٩٩ لتفادي التباطؤ الذي حصل في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠.

كوزير تجارة في العشرينات، دعم Hoover تعريفات عالية بينما في نفس الوقت دعم القروض الخارجية، خصوصاً لتصدير المنتجات الزراعية، وبالرغم من أن فترة العشرينات كانت فترة معاناة في النمو الاقتصادي والزراعة والمنسوجات والتنقيب عن الفحم، إلا أن الناس تشبثوا بالتقليد ورفضوا التكيف والتغير الحاصل في الاقتصاد، ومنذ بداية القرن التاسع عشر فان المزارعين حبذوا السياسات التضخمية (نظام المعدنين، ونظام الورقة النقدية الأمريكية) لتقليل أعباء دينهم.

في ١٩٢٩ الرئيس Hoover أسس اللجنة الاتحادية للزراعة لمنح القروض للمزارع التعاونية بأسعار فائدة منخفضة، أسعار للحنطة، للقطن وللمنتجات الزراعية الأخرى التي كانت مدعومة بقوة بواسطة الحكومة، بينما الحكومة

الشيوخ والنواب، خلال أيام وبعد أن جلس روزفلت على كرسي الحكم في بداية آذار ١٩٣٣ غلّق كلّ البنوك لمدة ٦ أيام عمل وعلّق قاعدة الذهب، وكانت تلك العطلة الأطول للمصارف في التاريخ الأمريكي، وقد قوّض هذا العمل ثقة الناس بالنظام المصرفي.

واصل روزفلت العديد من السياسات المؤذية التي كان Hoover قد اتخذها، وريح روزفلت أصوات آلاف المزارعين من الجمهوريين بوعوده وهو أبدى شكره لهم من خلال خطته المعروفة بـ "التخصيص" المحلي التي دفعت المزارعين لتخفيض الإنتاج من السلع السبع: الحنطة والقطن والذرة والخبازير والرز والتبغ ومنتجات الألبان، وقد تضاعف الدخل النقدي للمزارعين بسبب هذه السياسات بين الأعوام ١٩٣٢-١٩٣٦.

السياسة النقدية أثناء الفترة المتبقية من الثلاثينات كانت مستقرة إلى حدّ معقول، معدل الخصم خُفض مراراً وتكراراً في عام ١٩٣٣ وفي عام ١٩٣٤ استقر عند ١.٥% تقريباً لعدة سنوات. ثمّ خُفضت النسبة إلى ١% وبقيت على ذلك المستوى لأكثر من ٥ سنوات، نمت الودائع المصرفية والنقود ذات القوة العالية في نسبة موحدة حتى عام ١٩٤٠.

بالرغم من أن البطالة بقيت فوق معدل ١٥%، فإن الدخل الشخصي ارتفع والإنتاج الصناعي ارتفع أيضاً بشكل ملحوظ أثناء فترة روزفلت الأولى، وفي انتخاب عام ١٩٣٦ فاز روزفلت في ولايتين بينما الأغلبية الديمقراطية ارتفعت في مجلسي الشيوخ والنواب.

مع موسوليني في إيطاليا، وهتلر في ألمانيا وستالين في الإتحاد السوفيتي، فان الحرية

يُسبب أذى للاقتصاد خصوصاً عندما تمّول بزيادة العبء على دافعي الضرائب.

ويحلّول آب ١٩٢٩ إلى آذار ١٩٣٣ فان إنتاج مصانع إنتاج السلع غير المعمرة هبطت إلى ٣٠%، ومصانع السلع المعمرة هبطت إلى ٧٧%، وقيمة عقود البناء هبطت إلى ٩٠% والتوظيف في المصانع هبط إلى ٤٢%، ويحلّول عام ١٩٣٢ أكثر من ٢٥% من كامل القوة العاملة أصبحت عاطلة عن العمل^(٣٦).

بعد أن زاد معدل الخصم إلى ٦% في آب ١٩٢٩، غيّر الاحتياطي الفيدرالي بسرعة مساره بعد انهيار سوق الأسهم في تشرين الأول من نفس العام، وخفض معدل الفائدة إلى ٤.٥% عند نهاية عام ١٩٢٩ واستمر بالتخفيض حتى بلغت النسبة ١.٥% بعد سنتين.

وفي أيلول ١٩٣١ فان البنك المركزي الإنجليزي غادر قاعدة الذهب، وخلال أيام فقدت أصبحت ٢٤ دولة من مجموع ٤٧ دولة خارج قاعدة الصرف بالذهب، أما الولايات المتحدة، مع ٤٠% من البنوك المركزية العالمية التي استمرت بالعمل بقاعدة الذهب فقدت سبع من احتياطاتها الذهبية خلال أسابيع، وأصبح بحدود نصف ذهبها لدى فرنسا، وللتغلب على هذه المشكلة، زاد المصرف الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي معدل الخصم بمقدار ١٠٠ نقطة في التاسع من تشرين الأول وأضاف آخر ١% بعد أسبوع وكانت الزيادة الأسرع في معدل الفائدة في تاريخ بنك الاحتياطي الفيدرالي.

وبعود لتعديل كفة الميزانية الأميركية وعود بـ "صفقة جديدة"، فاز فرانكلين روزفلت في ست ولايات أميركية في انتخابات عام ١٩٣٢، وفاز الديمقراطيون بأغلبية كبيرة في مجلسي

مسؤولة عن جانب من جوانب دورات الأعمال وهي لا يمكن أن يتم تشيبتها أو عزلها عند تطبيق النماذج الرياضية أو القياسية في اكتشاف دورات الأعمال كما هو معمول به من قبل القائمين على السياسات النقدية^(٣٩).

يعزو نموذج قائمة الكلف الصغيرة عدم قابلية رجال الأعمال في إدارة الموارد إلى الإشارات الخاطئة المأخوذة من أسعار السوق التي تكون بشكل مؤقت خارج التوازن نتيجة لكون الأسعار تتجاوز الحد المخمن من قبلهم لتجاوز الكلف المرافقة لتغير الأسعار، وهكذا فإن التوزيع المقرر من قبل الأسواق هو تقسيم مثالي وبالضرورة يؤدي إلى تذبذب كبير في الناتج والتوظيف الحقيقي.

وعادةً ما تواجه رجال الأعمال عند تعديل خطط إنتاجهم (النشاط الذي يُصيحُ ملح من حين لآخر) كلف مرافقة تؤثر بشكل كبير في النشاط الاقتصادي وتؤثر على النظام النقدي في الاقتصاد من خلال إجبار القائمين على السياسة النقدية بتوسيع عرض النقود- الائتمانات، وهكذا تم أعادت صياغة نظرية دورات الأعمال النمساوية بالتأكيد على الكلف المرافقة للتغير في خطط الإنتاج، بدلاً من مجرد الكلف المرافقة للتغيرات في الأسعار أو لتخصيص رأس المال لوحده، إذ أن خطة الإنتاج التي يضعها رجل الأعمال تُحدّد كمية وأنواع المصادر اللذان يرافقان كل عملية إنتاج جديدة للسلعة، وبمقتضى هذه الخطة يتم تحديد المصادر المتوقعة والأسعار المتوقعة لإنتاج كمية معينة من الناتج، وتُفرضُ كُلفٌ خاصة من هذه الخطة بَعْض الصعوبات والكلف، وهكذا تساهم في التقلبات الكبيرة في الناتج والتوظيف، ويعمل

والرأسمالية كانتا في انحسار كبير، لكن عام ١٩٣٧ جلب ركود حادّ، فقد هبط إنتاج السلع المعمرة بنسبة ٥٠% في سنة واحدة، وعلى الرغم من شعبية روزفيلت كرئيس حرب، فإن الاعتبار العالي لسياساته الاشتراكية بدأت بالهبوط، وعندما انتهت الحرب العالمية الثانية والشيوعيون أصبحوا العدو الجديد، كان هناك تقدير متزايد للاقتصاد الحرّ والرأسمالية، بالرغم من أنه كان بشدّة يؤمن بالمذهب الكينزي.

التأطير العملي للأفكار الاقتصادية لدى المدرسة النمساوية رياضياً.

١. نموذج " قائمة الكلف الصغيرة" في دورات الأعمال للكينزيين الجدد^(٣٧):

إنّ نموذج قائمة الكلف الصغيرة Small Menu Cost في دورات الأعمال للكينزيين الجدد هو بمثابة محاولة لتوضيح أثر التغيرات في أسعار السلع، التي يعتبرها البعض طفيفة، في توليد دورات الأعمال، وحسب هذا النموذج فإن التغيرات في الأسعار، التي تُعد في بعض الأحيان طفيفة، تؤدي إلى تغييرات كبيرة في الناتج الحقيقي، التوظيف، ورفاهية المستهلك، عندما تعتبر كُلفَ العوامل الأخرى ثابتة، ويرى أصحاب هذا النموذج أن رجال الأعمال ليسوا مقاومين للتغير في أسعار القائمة الصغيرة^(*) فقط بسبب الكلفة الحسائية، لكن بسبب كلفة الاستشارات والمعلومات ضدّ حالة عدم التيقن الموجودة في السوق المستقبلية والكلفة الناتجة عن احتمالية فشل قراراتهم^(٣٨).

إن الإضافة المهمة في نظرية قائمة الكلف الصغيرة للكينزيين الجدد، بالرغم مما تبدو عليه تلك الكلف من صغر، هو أن الكلف فعلاً

القائمة بالرمز (C)، والدالة المقترحة من قبل Rotemberg هي كالتالي:

$$\Delta \equiv J\pi_{i1} - J\pi_{i0} < c$$

حيث أن:

π_i^1 : يمثل ربح الشركة (i) عندما تحدد سعر جديد وان كل الشركات الأخرى تبقى على نفس السعر القديم.

P^0 : تمثل السعر القديم.

π_i^0 : تمثل ربح الشركة (i) إذا هي أحجمت عن تغيير السعر تماشياً مع كل الشركات المنافسة الأخرى التي استمرت بسعرها القديم (P_0).

$$\frac{\Delta}{P^*} \equiv \theta^{1/(1-\beta)} \frac{1 - (1-\theta)^2}{2(1-\theta)} \frac{(P^0 - P^*)^2}{(P^*)^2}$$

والاختلاف بين مستوى توازن السعر المرن ومستوى توازن السعر الثابت ممكن أن يكون من خلال المعادلة الآتية:

$$Y^0 - Y^* = \frac{\theta^{1/(1-\beta)}}{P^0} (P^* - P^0)$$

هذا التعبير يُبين بأن التغييرات في مستويات الناتج هو بسبب جمود الأسعار الاسمية، ولذلك نرى انه في مستويات التوظيف، يُمكن أن يُكون الشرط الأول ($P^* - P^0$) بينما كلف القائمة الأساسية قد تُكون فقط شرطاً ثانياً كنسبة من $(P^* - P^0)^2$.

٢. النموذج النمساوي في قصور تركيب الإنتاج:

أعادت المدرسة النمساوية تفسير نموذج روتنبرغ (١٩٨٧) كالتالي:

يسعى رجال الأعمال إلى تعظيم دالة الربح من خلال توحيد استخدام التكنولوجيا ورأس المال

نموذج كلفة القائمة الصغير كأحد النماذج التي توضح كيف أن هذه التقلبات يمكن أن تظهر.

ظهر نموذج قائمة الكلف الصغيرة في

عام 1987 على يد الاقتصادي النمساوي Rotemberg وقد استند على سلسلة تابلور، وقد تم تكوين دالة الربح من خلال تطبيق النموذج على شركة مختارة في سوق المنافسة الاحتكارية.

فالشركة (i) يجب أن تمتنع عن تغيير أسعار منتجاتها طالما انه في السوق شركات مماثلة (J) الاختلاف في أرباح تلك الشركات يحصل بسبب التغير في كلفة تغير الأسعار، وهنا نرمز لكلفة

النتيجة تكون بمثابة تعبير عن الاختلاف في الأرباح مقسوماً على مستوى سعر التوازن (P^*)، غير متضمناً التعبير عن القاعدة الأولى في ($P^0 - P^*$) التغير في الأسعار.

ومن الملاحظ انه إذا كانت $\Delta < c$ ، ثم فان عدم التغير في أسعار الناتج سيُكون متماثلاً لكل الشركات، ونظراً لكون Δ هي نسبة من $(P^0 - P^*)^2$ كلف القائمة المنخفضة جداً فإنها قد تُكون متوافقة مع شرط $\Delta < c$.

وهو أيضا يدل على أن مستويات الناتج $Y_i = C_i$ على الدوام تستند إلى منحنيات الطلب في سوق المنافسة الاحتكارية.

$$J C_i = (P_i/P)^{1/(1-\beta)} (M/P)$$

ونظراً لكون $P_i = P^*$ لكل الشركات (i) و (P^*) لها هو:

$$M = P^* \theta^{1/(1-\beta)}$$

فإن مستوى الإنتاج في سعر التوازن المرن هو:

$$Y^0 = \theta^{1/(1-\beta)} (P^*/P^0)$$

$$\prod_{i=1}^n$$

والذي يمكن تطبيقها من خلال نموذج كوب-دوغلاس (Cobb-Douglas):

فكل رجل أعمال يسعى إلى تعظيم دالة الربح الخاصة به:

$$Y_t = AL^\alpha n K_i^{\beta_i}$$

$$\pi_{jt} = p_{jt} Y_{jt} - \sum_{i,j=1}^n p_{jit} k_{jit} - \sum_{i,j=1}^n p_{jit} l_{jit}$$

هناك رجل أعمال يمتلك نفس دالة الربح المذكورة.

إن خطة الإنتاج في أي وقت (t) تكون مسندة على مجموعة معلومات وهي (Φ) التي تحتم دمج خطة الإنتاج بنفسها، ففي بيئة الإنتاج التي تكون فيها كلفة التعديل (صفر)، هي ستكون مثالية دائماً وبلا كلفة تعديل تركيب الإنتاج حينما تصبح المعلومات الجديدة متوفرة.

في العالم الحقيقي، بطبيعة الأمر، فإن رجال الأعمال يواجهون كلف المعلومات إذ أنهم يواجهون على سبيل المثال كلف، تطوير وتقييم وإعادة تسعير المنتجات، بالإضافة إلى أن رجال الأعمال يواجهون كلف تبديل الأصول الرأسمالية القديمة، ورأس المال البشري، والسلع الداخلة في العملية الإنتاجية المجسدة في تركيب الإنتاج القديم، ولأن تركيب الإنتاج لا يمكن أن يعاد تكييفه بشكل ثابت بدون تحمّل كلفة كبيرة، فإن رجال الأعمال مرة يطبقوا خطة الإنتاج، التي هم قد يقاومون تعديلها، ومرة أخرى لا يستجيبون للتحذيرات حتى عند الحصول على معلومات مستجدة تدعو إلى مراجعة خطط الإنتاج المطبقة.

إن التغير المحتمل في عملية الإنتاج يكون قريباً إلى التماثل كونه يخضع إلى عاملين أساسيين: الأول هو طبيعة التكنولوجيا التي يختارها رجل الأعمال، والثاني هو التوقعات في تغير الأسعار، ففي كل فترة t، يشتري رجال الأعمال مدخلات أساسية ووسيلة لغرض تحويلها إلى مخرجات وسيطة أو إنتاج نهائي في الفترة t + 1.

تواجه دالة الربح التفاضلية لـ (Rotemberg) هنا تفسير جديد وواسع، فالشركة (i) يجب أن تمتنع عن تغيير خطة إنتاجها طالما الاختلاف في الأرباح متأتي من خلال تغيير الخطة بشكل أقل من كلفة التعديل (a)، متضمناً كلفة القائمة (c) ومشابهاً لها:

$$\Delta \equiv \pi_i^1 - \pi_i^0 < c < a.$$

بشكل واضح كلفة التعديل هذه (a) نظراً لكونها تُضمّن كلفة القائمة (c)، بحيث دائماً يجب أن تكون على الأقل أكبر من (c) وعادة ما تكون أكبر منها بكثير، هذا التفسير النمساوي لنموذج كلفة القائمة الصغير يفرض ألياً بداية أعلى في السعر.

أما الـ (J) فإنها ستتناقص بسبب أن كل دالة لربح الرأسمالي هي منفردة وبينما قد يكون

وأسعار الفائدة المستقبلية المتوقعة، هذا سيَكُونُ عنصر رئيسي في تنسيق سلوك الشركات المتباينة الذي لا يمكن أن تعمل بصورة صحيحة إذا ما تجاهلنا هذا الأمر.

في كُلِّ فترة قرار، فان رجال الأعمال سيقومون بتقييم خطط إنتاجهم ويتساءلوا هل يُراجعوا تركيب الإنتاج أم لا؟ وللحُصُول على نتيجة في دالة Rotemberg، نوسَعُ استقرارنا حول $\Phi^0 = \Phi^*$ عندما تكون Φ^0 تمثّل المعلومات الأصلية التي وضعت قاعدة تركيب الإنتاج السائد، و Φ^* تمثّل مجموعة معلومات جديدة تُدَلُّ على تركيب إنتاج يُعظم أرباح الكلفة الصفرية المعدلة بشكل جديد ومختلف.

المبدأ الثاني لسلسلة تايلور التوسعية لـ (Δ) هو $\Phi^0 = \Phi^*$ مُعطى من خلال الأتي:

$$\Delta(\Phi^0) \cong \Delta(\Phi^*) + \frac{d\Delta}{d\Phi^0} \Big|_{\Phi^*} \Phi^0 = (\Phi^0 - \Phi^*)$$

حسب الفرضية العامة لتوسيع سلسلة تايلور التي يكون فيها $\Phi^0 = \Phi^*$ ، فإن الاشتقاق الجزئي لِكُلِّ شركة (أو لِكُلِّ رجل أعمال) المعلومات (Φ_i) هي مماثلة إلى المعلومات التي ابتدأ بها (المعلومات الأصلية) وهي $\Phi^0 = \Phi^*$ لذلك فإن المشتقة الأولى $d\Phi_i/d\Phi^0$ مساوية للصفر، أساساً بالفرضية.

التعبير المماثل للمبدأ الثاني في سلسلة تايلور التوسعية، هنا هو للتغيرات في المعلومات الأساسية، ويمكن أن نعبر عنه الآن بالاتي:

يَبْدُو انه في طبيعة خطط الإنتاج أن رجال الأعمال ينشغلون دائماً في تعديلها وإعادة ترتيب المصادر، لكن كلف التعديل والرغبة في الاستعمال الطبيعي للرأسمال المُركَّب، يَضْمَن أن خطط الإنتاج لا يمكن تعديلها بالكامل إلى الوضع المثالي، أي الوصول إلى كلف تعديل صفرية.

من الجميل التفكير بحالات الربح الفردية والاختلاف في الأرباح المستقبلية المتوقعة التي يُمكن أن نصل إليها بتعديل تركيب الإنتاج كما أن تُكون دالة المعلومات العامة هي (Φ) والتي تتضمّن تقنية الإنتاج المتعلقة بالمدخلات إلى المخرجات لكل مرحلة من مراحل الإنتاج، وأسعار المدخلات والمخرجات، والنواتج.

ومن المكونات الضرورية في المعلومات التي يجب أن يتم تهيئتها هو سعر الفائدة الحالي،

$$- + \frac{1}{2} \frac{d^2\Delta}{d(\Phi^0)^2} \Big|_{\Phi^*} \Phi^0 = (\Phi^0 - \Phi^*)^2.$$

المشتقة الأولى لـ (Δ) فيما يتعلق بـ (Φ^0) يُمكن أن تُكتب كالآتي:

$$\frac{d\Delta}{d\Phi^0} = \frac{d\pi_i^1}{d\Phi^0} - \frac{d\pi_i^0}{d\Phi^0}$$

أو بشكل مكافئ من ناحية الاشتقاقات الجزئية كالآتي:

$$\frac{d\Delta}{d\Phi^0} = \frac{\partial \pi_i^1}{\partial \Phi_i} \frac{d\Phi_i}{d\Phi^0} + \frac{\partial \pi_i^1}{\partial \Phi^0} - \frac{\partial \pi_i^0}{\partial \Phi^0}$$

الذي من خلالها يُمكن أن نرى بأن الرمز على الجانب الأيمن مساوي إلى الصفر، وهذا لأن

$$\Delta \equiv \theta^{1/(1-\beta)} \frac{1 - (1-\theta)^2}{2(1-\theta)} \frac{(\Phi^0 - \Phi^*)^2}{\Phi^*}$$

مطابقة لما جاءت به نظرية قائمة الكلف الصغيرة، إن لم يكن أفضل، أو ربما أكثر أهمية، كونها تشتمل على نفس أفكار الكينزيون الجدد.

الاستنتاجات:

١. من خلال الإطلاع على نتائج بعض الدراسات (مثل دراسة ليفي) التي أجراها على واحدة من كبريات المكاتب الأمريكية والتي استخدم فيها نموذج المدرسة النمساوية، تم ملاحظة أن كلف قصور تركيب الإنتاج كانت عالية بصورة غير متوقعة، إذ وجد ليفي أن معدل ارتفاع الأسعار عند إعادة الطبع بلغ (١.١٣) دولار في كل مرة، حتى لو كان إعادة الطبع يتم خلال أسبوع واحد فقط، وهي بالتأكيد كلف مرتفعة إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن الدراسة أُجريت على مكتبة واحدة وعلى سلعة واحدة فقط.

٢. من المعروف أن قائمة الكلف الصغيرة هي بالفعل موجودة، ولكن التفكير بها بهذا الحجم لم يأخذ حيزاً في الأفكار الاقتصادية، فعلى سبيل المثال، نشر الاقتصادي الأمريكي Ritson في عام (١٩٩٨) دراسة رياضية ميدانية قام من خلالها بقياس قائمة الكلف الإدارية والاستهلاكية لمنشأة صناعية ووجد أن قائمة الكلف هذه موجودة في كل الشركات والمشاريع، وأكثر من ذلك أكتشف أن هذه الكلف تفوق بشكل كبير الكلف المادية لتغير الأسعار، وهذه النتيجة تعزز أهمية التفكير بقائمة الكلف الصغيرة في الإدارة والاستهلاك.

٣. إن موضوع ارتفاع الكلف الصغيرة المستمر قد يجعلها كلف كبيرة إذا ماتم تجميعها، وهذا الأمر ينعكس بالتأكيد على المستوى العام للأسعار، الأمر الذي يجعل السلطات النقدية

هذا التعبير للحد الأدنى للتغير في تركيب الإنتاج، أو لتنقيح خطة الإنتاج، لا يحتوي أي تعابير تدل على المبدأ الأول في سلسلة تايلور التوسعية في $(\Phi^0 - \Phi^*)$.

ومن الملاحظ هنا أنه إذا $\Delta < a$ فإذا لم يتم تغيير خطط الإنتاج سيكُونُ الوضع مثالياً لكل رجال الأعمال، ونظراً لكون (Δ) هي نسبة $(\Phi^0 - \Phi^*)^2$ فإن كلف التعديل المنخفضة جداً قد تكون متوافقة مع الشرط $\Delta < a$.

ونظراً لكون سعر الناتج هو ذو مكونات واحدة بالنسبة للمعلومات وهي (Φ) ، فإن استنتاج Rotemberg الأصلي هو صحيحاً، إذ أن تردد رجال الأعمال ضد التعديل الآني والسليم على المعلومات الجديدة يُمكنُ أن يمنع الأسواق من التصفية، ويُمكنُ أن يؤدي إلى تردد أكبر في الناتج والتوظيف الحقيقي.

أن نموذج Rotemberg يمكنه بشكل معقول مُواجهَة الصدمات في كافة أنحاء الاقتصاد كونه يتضمن أسعار الفائدة في كل اقتصاد التي تتيحها المعلومات التي هي (Φ) ، لذلك فإن السياسة العامة لتوسع الائتمان تضمن معدل فائدة حقيقي منخفض، ويُؤدي ذلك إلى توسع لا يمكن دعمه في كافة مجالات الاقتصاد، وبالنتيجة تصحيحه، والميزة المهمة التي ساهمت بها نظرية دورات الأعمال للمدرسة النمساوية هي تمكين نموذج Rotemberg لتوضيح بشكل معقول لماذا الأزمات الدورية تحدث بصورة، على الأقل فصلية، ولماذا لا تحدث، على سبيل المثال، أسبوعياً؟

وبمُقارَنة النظريتين بهذه الطريقة يعطي

دليلاً واضحاً بان المدرسة النمساوية على الأقل

- د. جواد كاظم البكري، دورات الأعمال في الاقتصاد الأمريكي، دراسة قياسية للمدة ١٩٥٥، ٢٠٠٤، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٥.
- د. حسين عمر، الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي، الطبعة الرابعة، القاهرة، ١٩٩٢.
- مبارك عبد الكريم، الدورات الاقتصادية، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، العدد ٣٤، السنة ١٩٨٢، القاهرة.
- د. جابر جاد عبد الرحمن، الاقتصاد السياسي، الجزء الثاني، مطبعة النفيضة، بغداد، ١٩٤٨. (10) د. فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٠، ص ٤١٥.
- دانييل ارنولد، تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم، ترجمة د. عبد الأمير شمس الدين، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٢.
- د. خالد واصف الوزني و د. احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر الأردن، ٢٠٠١.

المصادر الأجنبية:

- Peter Boettke. Traditional business cycle models. George Mason University. USA. 2004.
- Austrian School, Cambridge University (Cambridge, 1999) "http://en.wikipedia.org/wiki/Business_cycle".
- David Glasner Business Cycles and Depressions. Garland publishing co. New York, 1997.
- Roger W. Garrison. The Austrian Theory of The Business Cycle in the light of Modern Macrocconomic. University of south Florida, 1986.
- John P. Cochran. Austrian Business Cycle, Plucking Models, and Real Business Cycles. Paper Prepared for Presentation at the Austrian Scholars Conference 7, Alabama, U.S.A. 2001.
- http://en.wikipedia.org/wiki/Austrian_School

- Richard M. Ebeling. The Austrian Theory of the Trade Cycle. Ludwig von Mises Institute. 1998.
- Ben Best. An Austrian Theory of Business Cycles. The journal of economic history 52(1):41.60 (1992).

تدخل في موضوع عرض النقد- الائتمان وهو الموضوع التي تركز عليه المدرسة النمساوية.

٤. من الممكن تقليل قائمة الكلف الصغيرة من خلال استخدام التقنيات الجديدة والاستفادة من الثورة المعلوماتية مثل استخدام التجارة الالكترونية، ففي حالة المكتبات يمكن الوصول بالكلف الصغيرة إلى أدنى حد من خلال استخدام الكتاب الالكتروني وهنا لا تظهر الحاجة إلى الخزن وكلف مصاريف التسعير الجديدة، ولكن هذا الأمر ربما لا ينطبق على تجارة العطور والأجهزة والسلع المادية الأخرى.

٥. لم تتطرق المدرسة النمساوية إلى موضوع السياسة المالية وإمكانية تدخل السلطات المالية في النشاط الاقتصادي تماماً بالرغم من أن كثير من النظريات التي فسرت دورات الأعمال فسرتها على أساس المتغيرات المالية.

٦. إن الاختلاف بين نظرتي قائمة الكلف الصغيرة للكينزيين الجدد والقصور في تركيب الإنتاج للنمساويين، بأنه في نموذج قائمة الكلف الصغيرة، فإن الركودات هي حتمية وتحدث عشوائياً، أما في النموذج النمساوي، فإن الركودات قابلة للتجنب وسببها السياسات النقدية أو السياسات المالية التوسعية.

المصادر:

المصادر العربية:

- د. عبد الباسط، الدورات الاقتصادية العينية والتفسير النيوكلاسيكي الحديث للقلبات الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠٠١..
- ويزلي متشل، الدورات الاقتصادية وأسبابها، ترجمة د. راشد البراوي، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٦١.

(7) http://teachx.rutgers.edu_gag_notes_macnotes.

(9) د. فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٠، ص ٤١٥.
(١٠) دانييل ارنولد، تحليل الأزمات الاقتصادية للأمم واليوم، ترجمة د. عبد الأمير شمس الدين، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٢، ص ١١٦.
(١١) Wikipedia encyclopedia (na) د. فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٠، ص ٤١٥.
(١٢) دانييل ارنولد، تحليل الأزمات الاقتصادية للأمم واليوم، ترجمة د. عبد الأمير شمس الدين، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٢، ص ١١٦.
(13) Dr.Paul M.Johnson، Glossary of political economy terms ، Auburn university United States ، 2000 ، page 81.
(14) للمزيد من المعلومات انظر :
- د. خالد واصف الوزني و د. احمد حسين الرفاعي ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، دار وائل للنشر ، الأردن ، ٢٠٠١ ، ص ٢١٨.
- د. حسين عمر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١٤.
(*) ترد في اغلب المصادر إن نقطة التحول الأولى First Turning Point هي قمة الرواج، ونقطة التحول الثانية Second Turning Point هي قعر الكساد، كما ورد في د. حسين عمر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٤٧.
د. جابر جاد عبد الرحمن ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٤.
(13) د. جابر جاد عبد الرحمن ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٣.
(14) مبارك عبد الكريم، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٥.
(15) د. جابر جاد عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٤.
(16) سامي خليل - مصدر سبق ذكره - ص ٨٩.
(17) المصدر السابق نفسه - ص ٩٠.
(18) المصدر السابق نفسه - ص ٦٢.
(19) سامي خليل - مبادئ الاقتصاد الكلي - مكتبة النهضة العربية - الطبعة الثالثة - الكويت - ١٩٨٥ - ص ٩٠.
(20) ويزلي متشل - الدورات الاقتصادية وأسبابها - ترجمة د. راشد البراوي - مكتبة النهضة العربية - الطبعة الأولى - القاهرة - ١٩٦١ - ص ٢

(11) Dr.Paul M.Johnson، Glossary of political economy terms ، Auburn university United States ، 2000 ، page 81.

(12) للمزيد من المعلومات انظر :
- د. خالد واصف الوزني و د. احمد حسين الرفاعي ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، دار وائل للنشر ، الأردن ، ٢٠٠١ ، ص ٢١٨.
- د. حسين عمر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١٤.

(*) ترد في اغلب المصادر إن نقطة التحول الأولى First Turning Point هي قمة الرواج، ونقطة التحول الثانية Second Turning Point هي قعر الكساد، كما ورد في د. حسين عمر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٤٧.

د. جابر جاد عبد الرحمن ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٤.
(13) د. جابر جاد عبد الرحمن ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٣.

(14) مبارك عبد الكريم، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٥.
(15) د. جابر جاد عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٤.

(16) سامي خليل - مصدر سبق ذكره - ص ٨٩.
(17) المصدر السابق نفسه - ص ٩٠.
(18) المصدر السابق نفسه - ص ٦٢.
(19) سامي خليل - مبادئ الاقتصاد الكلي - مكتبة النهضة العربية - الطبعة الثالثة - الكويت - ١٩٨٥ - ص ٩٠.

(20) ويزلي متشل - الدورات الاقتصادية وأسبابها - ترجمة د. راشد البراوي - مكتبة النهضة العربية - الطبعة الأولى - القاهرة - ١٩٦١ - ص ٢

(21) Traditional business cycle models. Peter Boettke. GeorgeMasonUniversity.USA. 2004.

(22) For more information look: Austrian School, Cambridge University Press

• Ludwig von Mises. The Austrian School of Economics at the University of Vienna. <http://www.mises.org.etexts.misesaustrian.asp>.

• Austrian School. <http://www.bbilo.net.Austrian%20School.html>.

• ROBERT F. MULLIGAN. Accounting for the Business Cycle: Nominal Rigidities, Factor Heterogeneity, and Austrian Capital Theory. Western Carolina University and the State University of New York at Binghamton.

• http://paws.wcu.edu/mulligan.www.AB_CSMC.htm.

• Rajesh Chakrabarti & Barry Scholnick. Nominal Rigidities Without Menu Costs: Evidence from E.Commerce. School of Business, University of Alberta. Canada. 2001. Barry.Scholnick@ualberta.ca.

• Douglas A. Ruby ، Business Cycles ، New York ، 2003.

• http://teachx.rutgers.edu_gag_notes_macnotes.

• Wikipediaencyclopedia.nation master organization – 2004.

• Dr.PaulM.Johnson.Glossaryof political economy terms، Auburn university، United States ، 2000 .

(1) Ben Best/ Theory of Business Cycles/ New York University/ New York/1996/p102.

(2) للمزيد من المعلومات حول الاتجاهات التي فسرت دورات الأعمال انظر، د. جواد كاظم البكري، دورات الأعمال في الاقتصاد الأميركي، دراسة قياسية للمدة ١٩٥٥-٢٠٠٤، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٥.

(3) المصدر السابق نفسه، ص ١٠.
(5) د. حسين عمر، الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي، الطبعة الرابعة، القاهرة - ١٩٩٢ - ص ٢١٤.

(6) مبارك عبد الكريم، الدورات الاقتصادية، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، العدد ٣٤، السنة ١٩٨٢، القاهرة، ص ١٨٠.

(7) د. جابر جاد عبد الرحمن، الاقتصاد السياسي، الجزء الثاني، مطبعة التفييض، بغداد، ١٩٤٨، ص ٤٥٤.

أثناء عملية تغيير الأسعار (٤) كلف إشراف المخزني أثناء عملية الطبع الجديدة.

(³⁸)Robert F. Mulligan/ Accounting for the Business Cycle: Nominal Rigidities, Factor Heterogeneity, and Austrian Capital Theory/Western Carolina University and the State University of New York at Binghamton/

<http://paws.wcu.edu/mulligan/www/ABCSCM.C.htm>.

(³⁹)Rajesh Chakrabarti & Barry Scholnick/ Nominal Rigidities Without Menu Costs: Evidence from E-Commerce/School of Business, University of Alberta/Canada/2001/Barry.Scholnick@ualberta.ca.

(Cambridge,1999)

"http://en.wikipedia.org/wiki/Business_cycle

(²³) David Glasner - Business Cycles and Depressions - Garland publishing co - New York - 1997 - P.P 23-27.

(²⁴) Roger W. Garrison - The Austrian Theory of The Business Cycle in the light of Modern Macroeconomic - University of south Florida - 1986 - page 53 .

(²⁵) John P. Cochran - Austrian Business Cycle, Plucking Models, and Real Business Cycles - Paper Prepared for Presentation at the Austrian Scholars Conference 7- Alabama - U.S.A/2001-Page 21 .

(²⁶) Ibid - Page 22 .

(²⁷)Ibid - Page 2٣ .

(^{٢٨}) وهي الفلسفة التي تستند على اكتساب الأحكام من خلال الخبرة المسبقة وتعقب مشاكل الماضي لوجود حلول مشابهة للحلول التي تم التعامل مع تلك المشاكل من خلالها.

(²⁹) For more information look: Austrian School:, Cambridge University Press(Cambridge,1999)

"http://en.wikipedia.org/wiki/Business_cycle

"

(³⁰) For more information look: http://en.wikipedia.org/wiki/Austrian_School

(^{٣١}) المستندة على الفلسفة الذاتية التي تؤكد أن الأحكام على المتغيرات تأتي من المعرفة والخبرة المسبقة.

(³²) For more information see : Richard M. Ebeling /The Austrian Theory of the Trade Cycle/ Ludwig von Mises Institute/1998.

(³³)For more information see : Ben Best/ An Austrian Theory of Business Cycles/ The journal of economic history 52(1):41-60 (1992) .

(³⁴) For more information see : Ibid.

(³⁵) For more information see: Ludwig von Mises/ The Austrian School of Economics at the University of Vienna/<http://www.mises.org/etexts/misesaustrian.asp>.

(³⁶)For more information see : Ibid.

(³⁷)AustrianSchool/ <http://www.bbto.net/Austrian%20School.html>.

(*) يُقصد بقائمة الكلف الصغيرة حسب هذا النموذج هي النفقات المصاحبة لعملية إنتاج السلعة مرة أخرى ففي كل مرة يصبح سعرها متغيراً، وفي محاولة لقياس هذه الكلف فقد قام الاقتصاديين الأميركيين ليفي Levy في عام (١٩٩٧) و دوتا Dutta في عام (١٩٩٩) بقياس قائمة كلف عدد من الكتب التي تُطبع طبعة ثانية في إحدى كبريات المكاتب الأميركية، واكتشفوا أن كلف هذه الكتب قد ازدادت في كل مرة تُطبع بها طبعة أخرى، وهذه الكلف هي: (١) كلفة عمل رفوف خزن جديدة للكتب (٢) كلف طباعة وتغليف قسائم السعر الجديدة (٣) كلف تصليح الأخطاء التي أرتكبت